الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

20 **فبراير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل سفير مملكة النرويج لدى المملكة

المصدر: جريدة واس الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2330304

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورعواد بن صالح العواد في مقر الهيئة اليوم سفير مملكة النرويج لدى المملكة توماس ليدبول.
وجرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين البلدين في مجال حقوق الإنسان وسبل تعزيزها.

نظام السلامة المهنية يخفض تكاليف تعويضات الإصابات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.alwatan.com.sa/article/1100653

عدّد مختصون 5 إيجابيات لتطبيق نظام السلامة والصحة المهنية، وذلك بعد إقرار مجلس الوزراء أخيرا الموافقة على تنظيم المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية، مشددين على أن تطبيق النظام سيساعد المنشأة على تحقيق عدة فوائد، مباشرة وغير مباشرة، ومنها استمرار عجلة الإنتاج ورفع الطاقة الإنتاجية، وتحسين عملية الإنتاج بما ينعكس على جودة المنتجات والخدمات، وخفض التكاليف بالنسبة للتعويضات الناتجة عن الإصابات والحوادث في العمل، وتوفير وسيلة لتقييم وتحسين الأداء في مجال الوقاية من الحوادث في مكان العمل عن طريق الإدارة الفعالة للمخاطر والأخطار في مكان العمل، ويستند تطبيق إدارة نظم السلامة والصحة المهنيتين على معايير السلامة والصحة المهنيتين ذات الصلة وعلى الأداء.

وضع المعايير والقوانين

بيّن أستاذ السلامة والصحة المهنية في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور إبراهيم بن عبدالله المهيدب، أن:
الإحصاءات من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تشير إلى أن عدد إصابات العمل في الربع الأول من عام 2018 انخفض بنسبة 20 % من ذات الفترة في عام 2017، وبنسبة 58 % من ذات الفترة في عام 2016، وهذا يدل على التزام المنشآت والقطاعات المختلفة بلائحة السلامة والصحة المهنية الصادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووجود المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية يسهم بشكل فعال في تطوير وتوحيد نظام سلامة شامل لمراقبة جميع القطاعات (وضع المعايير والقوانين) في المملكة، وتفعيل برنامج وطني متكامل للتبليغ عن الإصابات الناتجة من الحوادث في كافة القطاعات والمنشآت، وتنمية القدرات والموارد في مجال السلامة والصحة المهنية عبر إطلاق برامج تدريبية وورش عمل مختصة.

مؤشر قياس الأداء

أكد المهندس يوسف السيف «مستشار سلامة»، لـ«الوطن»، أنه «في المملكة، يتمتع العامل بحقوق وواجبات تم أخذها في الاعتبار من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كجهة مشرعة ومنظمة لسوق العمل، وتتوافق هذه الحقوق

والواجبات مع حقوق الإنسان في المملكة التي تمثلها هيئة حقوق الإنسان، وقبل زمن قصير لم يكن هناك للمملكة سياسة وطنية مشتركة ومعتمدة من القيادة العليا مُلزمة لجميع أصحاب المصلحة، كما لم يكن هناك نظام وطني موحد للسلامة والصحة المهنية مدعوم ومُتبنى من أصحاب المصلحة، ويعد مؤشر قياس الأداء Key Performance Indicators أو KPI عاملا مساعدا في مقدار التقدم المتحقق نحو تحقيق أهداف المنشأة، وهي مقاييس مالية وغير مالية تستخدم للمساعدة في التأكد من أن المنشأة نجحت في تحقيق أهدافها من خلال إستراتيجيتها.«

وأهم أدوات النجاح

01تنفيذ شروط نظام إدارة الجودة المنصوص عليها في نص القانون المختص بحقوق العمل، والعمّال.

02تطبيق المقاييس، والمعايير الدولية، والعالمية في الأمن، والسلامة المهنيّة.

03الحرص على البيئة المحيطة، وعدم تلويثها بأي شكل من الأشكال أو تستغل لأغراض شخصية.

مشاريع ومخرجات

أضاف السيف «إنشاء مجلس وطني للسلامة والصحة المهنية مرتبط تنظيميا بالوزير، وفي عضويته ممثلون من الجهات ذات العلاقة بالصحة المهنية، ويتمتع بالصلاحيات التي تمكنه من القيام بدوره بكفاية عالية خطوة مهمة، والمجلس يحوي عدة مشاريع ومخرجات تسعى إلى صياغة سياسة وطنية متفق عليها من أصحاب المصلحة ومدعومة من القيادة العليا للمملكة، تسعى إلى تطوير وتعزيز نظام ومعايير السلامة والصحة المهنية، وهذا البرنامج يرتكز على تطبيق عدة معايير لأفضل الممارسات المطروحة في بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية ولدى بعض الدول المتقدمة.«

منهج علمي

أشار المهندس حسن الحجي «المتخصص في الأمن والسلامة المهنية»، إلى أن السلامة والصحة المهنية، تحقق مبدأ إسلاميا عظيما وهو الحفاظ على الأرواح والممتلكات، حيث يتمثل ذلك في حماية الكوادر البشرية والعناصر المادية من الأخطار والإصابات والحوادث وتوفير البيئة الآمنة والصحية والسليمة وفق منهج علمي، يبدأ بتشريع وسن الأنظمة والقوانين مرورا بتنفيذها وتطبيقها، وانتهاءً بالمتابعة والرقابة والتأكد من صحة الممارسات المهنية.

وأضاف: لهذا أولت القيادة الرشيدة اهتماما بالغا بملف السلامة والصحة المهنية من خلال سن الأنظمة والتشريعات واللوائح والتأكيد على ضرورة تطبيقها وإعداد البرامج التدريبية لذلك، لتأكيد دور المملكة الرائد في تطبيق أعلى معايير الجودة و الشروط والمواصفات، وأصول العمل ومنها: برنامج كوادر السلامة والصحة المهنية، والذي أطلقته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتأهيل مختصين وممارسين للسلامة والصحة المهنية، حيث يهدف إلى صياغة سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات ذات العلاقة وتطوير نظام وطني تندرج تحته المبادرات.

"نيوزويك".. تكتب عنّا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775007

أحمد عوض

الدكتور ماوريتسيو جيري المحلل السابق في قيادة حلف الناتو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتب مقالاً نُشر في صحيفة نيوزويك يتحدث فيه عن الديمقراطية ووضع حقوق الإنسان في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أثنى فيه على التطورات والإصلاحات الأخيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، وأن ما ميّز هذه الاصلاحات هو أنها أتت على يد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان وشملت المجالات القانونية والتشريعية واحترام الحقوق والحريات.

وأكد أن التحسن الذي شهدته السعودية فيما يخص ملف حقوق الإنسان، كان ملحوظاً تسارع الخُطى فيه، وأنه كان ثابتاً

ومتوازناً ومُحققاً لمُتطلبات أساسية وكانت جائحة كورونا اختباراً جيداً لهذه الاصلاحات وكان النجاح حليف السعوديين..
مقال الدكتور جيري والذي يعمل الآن كمحلل استراتيجي لمركز المعلومات الأوروبي الخليجي، يأتي في وقت بدأنا نلحظ جميعاً إشادات عالمية بالاصلاحات السعودية في مجال حقوق الإنسان، وهذه التغييرات نتج عنها عجز الكثير من المُنظمات المُسيسة عن اللعب على وتر حقوق الإنسان..
الاصلاحات التي قادها سمو ولي العهد وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين تصدى لها أبطال قاموا بواجبهم على أكمل وجه، في هيئة حقوق الإنسان كُنّا نرى اللقاءات اليومية والندوات الدورية، والاجتماعات الدولية، كانوا صوتاً لنا، حاملين رسالة هذا الوطن للعالم أجمع، منافحين من أجل بلادنا الغالية، والآن نحنُ نقطف ثمار هذه الجهود المُباركة..
خلال فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات أصبحنا في مراكز مُتقدمة ضمن التصنيفات الدولية في مجال حقوق الإنسان، أصبحنا نُنافس بُلدان أوروبية في تشريعات كانت بعيدة جداً..
السعوديون ينتصرون بإيمانهم بأن هذا البلد يستحق أن يكون في القمّة دائماً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خبراء وتربويون: الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع تجوّد مخرجات التعليم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1936015

أكد عدد من الخبراء أن الشراكة المجتمعية بين وزارة التعليم والمؤسسات والشركات الوطنية ورجال الأعمال وأفراد المجتمع تقوم بدور بارز في خدمة قطاع التعليم، والمساهمة في تحسين مخرجات العملية التعليمية، وكذلك تحقيق مستهدفات التعليم في رؤية المملكة 2030.

وأوضح عميد كلية التربية بجامعة الملك فيصل في الأحساء الدكتور مهدي بن محمد العمري أن وزارة التعليم بقيادة معالي وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ تبذل جهوداً كبيرة؛ لتحقيق إنجازات غير مسبوقة في الشراكة المجتمعية، بدءاً من الشراكة مع مؤسسة الأسرة والنوادي الأدبية والنوادي الرياضية والمراكز الثقافية والتدريبية والمهنية والمؤسسات الإعلامية، ومن خلال المعاهد التعليمية والكليات الأكاديمية والجامعات وما تتبناه من الهوية المؤسسية لكل جهة تعليمية في إطار شراكاتها المجتمعية.

وقال العمري: إن وزارة التعليم فعّلت مبدأ الشراكة المجتمعية في مجال التأهيل والتعليم، وأتاحت الاستثمار للقطاع الخاص في المرافق التعليمية، بالتزامن مع تشغيل الوزارة مراكز جديدة للتربية الخاصة في خمس مدن، وافتتاح 70 برنامجاً للتدخل المبكر في الروضات الحكومية، مؤكداً أن ثقافة المساهمة المجتمعية من قبل أفراد ومؤسسات وشركات وطنية لديها حس عال من العطاء والبذل لقطاع التعليم تدعم تحسين مخرجات التعليم ونواتج التعلم في جميع مراحل التعليم، وتساهم في تعزيز وزارة التعليم نواحي العطاء الاستثماري.

وعدّ المستشار في الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات وأستاذ الإدارة التربوية والتخطيط الدكتور طلال الشريف أن الشراكة المجتمعية ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، وأن التعليم هو العمود الفقري في نجاح المشروعات التنموية، مؤكداً على أن نجاح الخطط التنموية يتوقف على مدى إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات وخاصة في مجال التعليم لتلبية احتياجاته ومتطلباته، لا سيما وأن وزارة التعليم بمنظومتها الكاملة على مستوى الجامعات والمدارس وإدارات التعليم تعد الوزارة الأكثر ارتباطاً بكافة شرائح المجتمع وعلى مختلف مستوياته، مما يبرز دور منظومتها الرئيس في إشراك المجتمع في نجاح المشروعات الوطنية التنموية وليس فقط التعليمية.

وأوضح د. الشريف أن الشراكة المجتمعية في منظومة التعليم تتمثل في الجهود التي تبذلها المنظومة والقائمون عليها في التعاون مع المجتمع لبناء جسور العلاقات والمفاهيم المشتركة والتبادلية التي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة حيوية، مبيناً أن وزارة التعليم تعمل على رفع مستوى الشراكة المجتمعية وتعزيز علاقتها بالمجتمع في كل الأعمال والخدمات التي تقوم بها، حيث تتيح الفرصة أمام المجتمع لتقديم أفكاره على مستويات عديدة أبرزها؛ المستوى التقني بتسخير التقنيات الحديثة في العملية التعليمية وتوثيق العلاقة مع أفراد المجتمع، وعلى المستوى الإعلامي واستطلاعات الرأي لمختلف الشرائح، والمجالس التربوية الرسمية، وكذلك على مستوى تحمل المسؤولية في تعزيز الشراكة مع المجتمع، منوهاً بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والتعاون في تقديم الخدمات التعليمية والخدمات المساندة لها.

وقالت الأستاذ المساعد في جامعة الأعمال والتكنولوجيا الدكتورة هبة جمال إن الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم تساهم في تنمية الشعور بالولاء والانتماء، وتدعم تحقيق قيم المواطنة والمشاركة لدى أفراد المجتمع، وكذلك الشعور بالمسؤولية، وتحسين جودة التعليم وتطويره، إضافة إلى المساهمة في حل بعض المشكلات التربوية والتعليمية، واقتراح بعض الأفكار الإبداعية لتطوير العملية التعليمية والتربوية داخل الجامعات والمدارس.

وأضافت د. هبة أن المملكة تحرص على دعم الخطط التنموية لتعزيز الشراكة المجتمعية في مجال التعليم، من خلال النشاطات والتقييم والتقويم بإشراف وزارة التعليم، بما يساهم في ارتفاع معايير الجودة والتطوير أحد أهم المتطلبات الأساسية في العملية التعليمية، وإشراك فئات المجتمع المختلفة للمساهمة في تقويتها ودعمها، إلى جانب تعزيز جانب

الخدمة المجتمعية في عقول وسلوكيات الطلبة لتحقيق التنمية بهذه الطاقات، وتهيئتهم لتقديم مبادرات ومشاريع تخدم احتياجات الوطن.
وقالت الكاتبة والإعلامية تغريد الطاسان: إن الشراكة المجتمعية واضحة ومؤثرة، وتؤسس لشراكة فاعلة بين مؤسسات المجتمع والتعليم، لافتة إلى أن رعاية المؤسسات والشركات لكثير من المناشط والفعاليات لوزارة التعليم أكبر دلالة على تحقيق أهداف وغايات رؤية 2030 من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي ومنح القطاع الخاص والقطاع الثالث الفرصة لتقديم منتجاته وأفكاره من خلال شرائح المجتمع التعليمي بمختلف تخصصاته وتوجهاته.
وأضافت الطاسان أن تفعيل الشراكة المجتمعية يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه، والعمل على تحريك عجلة التنمية والتطور في مختلف قطاعات التعليم ذات الاختصاص، والاهتمام بالشراكة المجتمعية التي تكفل الربح لجميع الأطراف وتساعد على تلبية متطلبات خطط التعليم الجديدة ومواكبتها.

متحور النساء الإجرامي مستوجب للجرعة الأمنية

يهدد الأمن الوطني ويتسبب في تعطيل أنوثة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1936016

لم تخل المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة، إلا أنها ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، متناسين بذلك تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية، أو أنها تبقى رهينة السجلات والوقائع الأمنية دونما الإشارة إليها أو توثيقها.

تنشيط دور المؤسسات الشورية والتشريعية يحد من مضاعفاته

أما في الزمن الحاضر نجد أن المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية ولم يعد (الحبس للرجال) كما يقال، وإنما وللأسف الشديد دخلت المرأة المجرمة للسجون.
ويعد إجرام النساء أحد أبعاد الإجرام المعاصرة في العالم، وقد ازداد في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجياً في دائرة نشاط أكثر اتساعا في ميادين العمل ومنافسة الرجال.

مواطنتان تشاركان في سطو مسلح على محل تجاري في الرياض

كما تعتبر جرائم النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية، لأن المرأة عضو فاعل في المجتمع، وأي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على المجتمع، وقد يؤدي إجرام النساء إلى تفكك المجتمع وانحلاله، فتفشي جريمة الزنا مثلا ترفع نسبة أطفال السفاح في المجتمع، وخيانة المرأة ترفع نسبة جرائم القتل (جرائم العار)، وغير ذلك من الجرائم الخطيرة التي تكون المرأة طرفا كبيرا فيها.
ومع التحول السريع الذي تشهده المملكة بدأ الفعل الإجرامي لدى المرأة يأخذ تحولاً في النمط ما يجعله مستوجباً للدراسة من قبل المتخصصون في العلوم الاجتماعية والباحثين في موضوع الجريمةَ، لتحديد العوامل المسببة لهذا التحور، واستحداث لقاحات علاجية قد تبدأ بالجرعة الأمنية من قبل الجهات الضبطية، للحد من مخاطر هذا النمط الإجرامي الأنثوي على الأسرة والمجتمع بشكل عام، إضافة لجرعات توعوية وتوجيهية، تتشارك فيها مؤسسات مجتمعية مختلفة بدءاً من الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية والتشريعية، واللجان الشورية، مع التوصية بوجوب زيادة الجرعة الأمنية التي تسهم -بإذن الله- في الحد من الآثار الناتجة عن هذا التحور الإجرامي على أمن المجتمع وتماسكه وعلى الأجيال المقبلة، والعمل الجاد على بدء العلاج الوقائي لمرتكبات هذه الأنماط الإجرامية المستحدثة، والتي تؤكد الدراسات أن مخاطر المتحور الإجرامي على النساء المرتكبات له تعرضهن لفقدان أنوثتهن، وعذريتهن، إضافة للإصابة بالأمراض النفسية المزمنة وإدمان أدوية الاكتئاب وتعاطي المخدر، مما يفقدها أنوثتها، وقد يدفعها للانتحار.

فتـاة تخطف شاباً وتطلب فدية من أسرته.. وأخرى تخطف عشيقها وتصوره عـاريـاً!

المراحل التطورية للجريمة النسائية في المملكة

إلى وقت قريب لم يشهد النمط الإجرامي النسوي في المملكة تغيراً ملحوظاً ولم يشكل هاجساً للمهتمين بالجريمة، فمن حيث الكم، كانت نسب الجرائم المرتكبة من قبل النساء في مستويات منخفضة، وكانت نسب جرائم الذكور هي الأعلى، نظراً لخصوصية المرأة وطبيعة المجتمع المحافظة، وفي غالب الجرائم النسائية المرتكبة تكون (العاطفة) دافعاً لارتكاب الجريمة، كالغيرية عند المرأة، أو عاطفة الغضب من الزوج، أو الأبناء، فيكون هذا سبباً ودافعاً لارتكاب المرأة للجريمة.
ومن الشواهد التي حدثت في المملكة في السنوات الماضية، ومنها: إقدام امرأة من جازان في العقد الثالث من عمرها على قتل زوجها بعدة طعنات داخل منزلهما، وفي الشهر ذاته، أقدمت امرأة أخرى على حرق زوجها بغرفته في نهار رمضان بمنطقة الحوية ليختنق ويموت، وكان الشاهد على جريمتها طفلاها، كذلك في عام 2012 قامت امرأة سعودية بحمل رشاش وإطلاق النار على زوجها لأنه فضّل الزواج من امرأة أخرى، وفي منطقة الجوف عام 2014م شهدت منطقة الجوف جريمة مثيرة للجدل لقتل امرأة زوجها، كما نفذت الجهات المختصة سابع حكم شرعي منذ عام 2015م في امرأة قتلت ابنة زوجها، إضافة لتورط سيدة في المنطقة الشرقية في قضايا خطف المواليد بهدف بيعهم على نساء لم يرزقن بأطفال.
ومع مرور الوقت وتغير الظروف بدأت الجرائم النسائية في المملكة في التطور حتى وصلت في أحد الأعوام لمشاركتها في أحد التنظيمات الإرهابية، وفي تطور ملحوظ شهدت العاصمة الرياض جريمة حديثة، تمثلت في القبض على مواطنتين شاركتا في جريمة سطو مسلح على أحد المتاجر في العاصمة الرياض، وتستمر جرائم النساء في التطور مع تطور العوامل الاقتصادية، لتشمل تورط النساء في جرائم التستر التجاري، ومع الوقت ستبرز على الساحة الأمنية والاجتماعية جرائم تستوجب التدخل السريع والمزيد من الجرعات التنشيطية للحد من النمط الإجرامي للنساء والمهدد للأمن الاجتماعي.
وتشير دراسات علم الاجتماع إلى أسباب ارتكاب النساء في المملكة للجريمة للعلاقة الوطيدة بتطور المجتمعات البشرية وتحولها إلى مجتمعات معاصرة، الأمر الذي فرض أنماطاً جديدة من المعيشة على الجنسين، وتورط المرأة في الإجرام هو نتيجة للتحول من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى مجتمع معاصر يبيح كل شيء بالإضافة إلى تغير مستوى دخل الفرد والأسرة، وزيادة تكاليف الحياة خاصة الاقتصادية، إضافة إلى أن بعض مرتكبات الجرم يرين في ذلك حقاً مشروعاً لها من باب دفاعها الشرعي عن نفسها جراء العنف الممارس ضدها في مختلف المشاهد الحياتية.
وتدخل عوامل اجتماعية جديدة مساعدة على توفير البيئة الحاضنة للجريمة النسائية وانحراف المرأة عن وظيفتها الطبيعية ومنها ثورة وسائل التواصل الاجتماعي وانفتاحها على العالم الخارجي، وزيادة الضغوط النفسية على المرأة وشعورها أنها في حالة دائمة من الخوف وأنها مطالبة بالدافع عن نفسها من الغرباء.
نشأة الجريمة النسائية عالمياً
ليست الجريمة سوى منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع السيئ الذي يعيش فيه، حيث تلعب المتغيرات التي تمر بها المجتمعات المختلفة من عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إلى إحداث تغيرات في كم ونوع واتجاه منسوب الجريمة عموماً والجريمة النسائية خصوصاً، وتحدد القوانين والتشريعات المعمول فيها في أي بلد، ومستوى التدين، أو الإباحية فيها ما يمكن أن يطلق عليه جريمة أو ليس بجريمة، فالتشريع الجنائي أو القانوي أو الاجتماعي هو ما يتم من خلاله تجريم الفعل المرتكب، أو عدم تجريمه، فما ينظر إليه على أنه فعل جرمي في دولة ما، لا يعتبر فعلاً جرمياً في دولة أخرى.
إن التطور الذي عرفه إجرام المرأة تاريخياً يؤكد على أن إجرام المرأة يتغير بتغير تعامل القانون قاعدة وعقوبة مع ذلك الإجرام، ومرد ذلك التعامل أيضاً إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية للمجتمعات.
نماذج عالمية لجرائم النساء
فتحت النيابة العامة، في دولة (عربية) التحقيق في واقعة قيام فتاة بخطف شاب جامعي للزواج منه، وأشارت الصحيفة التي روت الحادثة أن (الفتاة الخاطفة) لجأت إلى حيلة فريدة من نوعها للزواج من شاب بينهما علاقة عاطفية، بعد رفضه ذلك بحجة رفض أهله، فاتفقت مع 6 أشخاص على اختطافه وتصويره عارياً وإكراهه على التوقيع على إيصالات أمانة.
وتبين من التحريات، أن المجني عليه تربطه علاقة عاطفية بالفتاة (الخاطفة)، وبالفحص والتحري تبين أن تلك الفتاة اتفقت مع ستة أشخاص على اختطافه لإجباره على الزواج منها، بعد أن وعدها بالزواج بعد قصة حب دامت أكثر من عام، وتعددت اللقاءات بينهما، وقد تم تحرير الطالب وضبط المتهمين.
وفتاة تخطف شاباً مطالبة بفدية
وفي حادثة مشابهة أعلنت وزارة الداخلية (في دولة عربية) تحرير مخطوف في إحدى مدنها، بعد القبض على المشتبه بها وهي (فتاة) كانت تشترك في عملية الخطف، وأعلنت الوزارة ذلك على حسابها الرسمي على منصة الفيسبوك، أن فرع

الأمن الجنائي تلقى ادعاء من والد المخطوف الذي أبلغ الفرع أن رسالة وصلته من رقم ولده، عبر تطبيق الواتس آب، تخبره بأن عليه دفع فدية كبيرة، مقابل تحرير ابنه المخطوف، وأوضحت الوزارة أنه من خلال التحري والتحقيق تم الاشتباه بفتاة، على إثره قام الفرع باستدراج الفتاة، إلى أن ألقى القبض عليها، إضافة إلى القبض على شخصين آخرين، يعملان معها وكانت مهمتهما استلام الفدية.

فتاة تخطف طفلة للتسول بها

وفي حادثة تورط فيها العنصر (النسائي) كشفت الأجهزة الأمنية في دولة عربية ملابسات اختطاف (طفلة) والعثور عليها بصحبة الخاطفة، وفي تفاصيل الحادثة تلقى مركز شرطة بمديرية أمن الأمن، بلاغاً من بائعة -مقيمة بالحي-، بتعرفها على إحدى الفتيات «لا تعلم بياناتها»، واستضافتها بمسكنها لعدم وجود مأوى لها وفوجئت بتركها المسكن واصطحابها ابنة المبلغة (5 سنوات) ولم تعد.

وبتشكيل فريق بحث برئاسة قطاع الأمن العام وبمشاركة إدارة البحث الجنائي توصلت جهوده إلى تحديد مرتكبة الواقعة، وتبين أنها ليس لها محل إقامة، وتتسول بالشوارع والميادين وعقب تقنين الإجراءات بالتنسيق مع مديرية الأمن تم استهدافها وأمكن ضبطها وبصحبتها الطفلة المُبلغ بخطفها، وبمواجهتها اعترفت بارتكاب الواقعة لاستغلال الطفلة في التسول واستجداء المارة.

الأنماط المستحدثة للجرائم النسائية

يشهد النمط الإجرامي للمرأة منذ نشأة البشرية تطوراً ملحوظاً، فقد كانت أقدم الجرائم المتعلقة بالنساء هي جرائم الزنا، وجرائم الخيانة، ولقد حدثنا القرآن الكريم على قصص الأقوام السابقة، حيث جاء فيها قصصاً عن بعض النساء اللواتي ارتكبن بعض الجرائم، ومنها: امرأة لوط، وزوجة العزيز. أما في العصر الجاهلي، من أكثر ما كانت ترتكبه المرأة من جرائم أخلاقية كلها متعلقة بالزنا من شرب للخمر والرقص في الحانات، كان العرب يخشون أن تولد عندهم البنت بل إنهم كانوا يقتلونها أو يدفنونها وهي حية وفي مقتبل عمرها وذلك تجنباً للعار والخزي، وبعد مرور أربعة عشر قرناً من الزمن تغير الأمر في كثير من الدول، إذ ارتفعت نسبة إجرام المرأة بتناقص حدة القوانين الرادعة وبالتخفيف من حجم العقوبة بسبب مجموعة من المبادئ مثل الحرية. إن التطور الذي عرفه إجرام المرأة تاريخياً يؤكد على أن إجرام المرأة يتغير بتغير تعامل القانون قاعدة وعقوبة مع ذلك الإجرام، ومرد ذلك التعامل أيضاً إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية للمجتمعات.

وفي الوقت الحاضر أصبحت المرأة معرضة لارتكاب الفعل الجرمي بسبب الحاجة للخروج للعمل، والدافع الاقتصادي، وثورة الاتصالات والمعلومات وتعاملاتها عبر التطبيقات فقد تتعلم جرائم النصب والاحتيال، وقد تكون ضحية لتلك الجرائم أيضاً.

ولا شك أن المرأة كما سبق ذكره كانت لا تقدم على بعض أنواع الجرائم، مثل: جرائم الحريق والاعتداء على العرض والسرقة والجرائم المضرة بالمصلحة العامة والجرائم السياسية، بل إن إجرامها كان منحصراً في جرائم مثل الإجهاض وقتل المواليد والفساد ونادراً الخيانة الزوجية وهي جرائم تتعلق أكثر بأنوثتها.

لكنه في الآونة الأخيرة نجد المرأة قد شاركت في عمليات دعم خلايا إرهابية مثلاً، أو الهروب الى خارج الوطن، إضافة للتورط في قضايا التستر وقضايا الاختلاس، وربما تتورط في قضايا حوادث جنائية أثناء قيادة السيارة.

ورغم أن نسبة إجرام المرأة في المملكة مازال ضئيلاً نسبياً إلا أن المتغيرات العالمية وارتفاع الكثافة السكانية، واختلاط الثقافات، وغير ذلك قد يدفع إلى رفع النسبة مستقبلاً وهذا ما يستدعي الدراسة لمواجهة مثل تلك المخاطر الأمنية والاجتماعية.

وفي المقابل نجد أن هناك عوامل أخرى تشجع على رفع نسبة ارتكاب المرأة للجريمة ويجب معالجتها ودراستها، مثل: مستوى دخل الأسرة، وزيادة الهجرة من القرى والهجر للمدن من أجل العمل أو الدراسة، وهشاشة البيئة الاجتماعية والأسرية والدينية والأخلاقية التي تعيش فيها المرأة المجرمة سيحول بها لا محالة إلى البحث عن وسائل للعيش كالفساد الذي قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم أخرى معه كالسرقة والسكر إلى غير ذلك.

ومن الجرائم التي تولدها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات وتكون جرائم غريبة على طبيعة المرأة جرائم متنوعة، مثل: الاعتداء على الأشخاص، والاعتداء على الأموال، وجرائم ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة، وجرائم الإخلال بالأمن العام وبالنظام العام، وجرائم القوانين الخاصة، وجرائم تهريب وتعاطي المخدرات، والجرائم الجنسية، وجرائم الأسرة، وجرائم حمل السلاح، وجرائم التزوير والتزييف، وجرائم صناعة الخمور، والخيانة الزوجية، وقتل الرضع.

العسومى: فوز المملكة بجائزتي "البرلمان العربي" يعكس حرصها على إحداث تأثير عالمي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775337

نوَّه معالي رئيس البرلمان العربي، عادل بن عبدالرحمن العسومى، بفوز كل من مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، ومشروع نيوم بجائزتي البرلمان العربي كونهما من أهم وأبرز المبادرات على مستوى الدول العربية والإقليمية والدولية.
وقال معاليه: إنه تم منح مشروع نيوم كأفضل مشروع لتحقيق التنمية المستدامة للعام 2021م، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر كأفضل مبادرة للعام ذاته؛ نظراً لتميزهما، وهو ما يجسد حرص المملكة العربية السعودية على إحداث تأثير عالمي ودائم، في مواجهة ظاهرة التغيُّر المناخي وحماية الأرض والطبيعة، والإسهام بشكل قوي وفاعل في تحقيق المستهدفات العالمية، بما يدفع عجلة الأزمات المرتبطة بالمناخ بشكل منسق إقليمياً ودولياً.

مشروع الحرم الذكي.. تعظيم البيئة التعبدية وتعزيز البنية الرقمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775373

أضحى مشروع الحرم الذكي من أكبر المشاريع الإستراتيجية لرئاسة الحرمين؛ والأعظم في خطتها التطويرية (2024)، ومواكباً لرؤية 2030 فضلاً عن مواءمته مع أهداف تحقيق التميز التشغيلي في المنظومة وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية لتوفير الراحة للقاصدين مع استدامة جودة الخدمات والكفاءة التشغيلية للأنظمة والأصول في الحرمين من خلال بنية تحتية وفوقية ذكية..
وتضطلع وكالة الشؤون الفنية والتشغيلية والصيانة وإدارة المرافق والتي يرأسها المهندس سلطان بن عاطي القرشي والذي يعتبر واحداً من قيادات رئاسة الحرمين الشابة المتوقد بالفكر الإبداعي مع فريقه الشغوف لخدمة القاصدين.
وأكد الرئيس العام للمسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس، أن من أولويات الرئاسة تعزيز التقنية الذكية الفاعلة لتجويد منظومة الخدمات وفق أحدث المعايير العالمية انطلاقاً من رؤية ٢٠٣٠ عبر تفعيل دور الذكاء الاصطناعيّ، واستخدام التقنيات الرقمية.
وتعنى وكالة الشؤون الفنية والتشغيلية والصيانة بالإشراف على أعمال تشغيل وصيانة مبنى المسجد الحرام وساحاته ومرافقه بمكوناتها من أصول من معدات وأجهزة وأنظمة فنية «الكهربائية والميكانيكية والالكترونية» بالإضافة إلى ترميم وصيانة منشأة المسجد الحرام لتحقيق رؤيتها (الريادة في تقديم خدمات التشغيل والصيانة) حاملة رسالتها في (التطلع إلى رضا قاصدي المسجد الحرام بخلق بيئة تعبدية.

ماهي تقنية التوأم الرقمي؟
التجاوب السريع والتعامل مع المتغيرات ووضع السيناريوهات
تعزيز الحالة التشغيلية واستنساخ المكان مع الواقع الطبيعي له
التناغم مع التقنيات والأنظمة التكاملية للعمل بفعالية
وقت وجهد أقل مع الجودة لتحقيق أعلى قدر من الاستفادة للقاصدين

منع المحقق والقاضي من الترافع والاستشارة لمدة عامين من انتهاء خدماتهما

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2097650

أصدرت وزارة العدل استطلاعاً، دعت فيه لإبداء المرئيات على مشروع قواعد الحد من تعارض المصالح لمن سبق له العمل في السلك القضائي عند ممارسته مهنة المحاماة.
وأكدت الوزارة أن الاستطلاع يهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وحماية مهنة المحاماة وضبط السلوك المهني لمزاولها، إذ أُعد هذا المشروع بالتنسيق مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد والهيئة السعودية للمحامين، ولمعالجة أي تعارض محتمل في المصالح قد ينتج عن ممارسة من سبق له العمل في السلك القضائي ومن في حكمه لمهنة المحاماة.
وروعي في المشروع السعي لحصر حالات تعارض المصالح المحتملة، ووضع معالجة متوازنة لها، وإعداد مشروع القواعد؛ وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بما يحقق أهداف المشروع والسياسة التنظيمية للقطاع.
وأوضحت الوزارة أن المشروع يهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية من خلال وضع معايير واضحة تعالج حالات تعارض المصالح الحالة والمحتملة لممارسة مهنة المحاماة ممن سبق له العمل في السلك القضائي، تعزيز الثقة في مهنة المحاماة والنظام القضائي بالمملكة لدى كافة أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة بين أطراف الدعوى، والموازنة بين حماية مهنة المحاماة ونزاهتها وبين استقطاب الكفاءات للوظائف القضائية والحق في مزاولة المهنة.
وفيما يخص مراحل المشروع، روعي في إعداده الإجراءات والضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد المشروعات التنظيمية في الوزارة وتم الإعداد وفقاً لخطة منهجية تتضمن المراحل الأساسية وهي إعداد تصور المشروع وخطته التفصيلية، وتحليل الوضع الراهن والاحتياج لتشريع، الدراسة الدولية المقارنة، ومرحلة الإعداد الموضوعي لمضامين المشروع، والصياغة الأولية المعمول به حاليا وهو نشر المشروع لاستطلاع المرئيات من العموم والمتخصصين لتليها مرحلة دراسة المرئيات وإعداد مسودة نهائية للمشروع والوثائق الداعمة ثم الاعتماد والنشر.
وتضمن المشروع عددا من الأحكام التي دعت الحاجة إلى استحداثها سعياً لتحقيق أهداف المشروع التي تقدمت، ومن أهم هذه الأحكام، منع من سبق له العمل في المحاكم واللجان ذات الاختصاص القضائي لمدة سنتين من انتهاء علاقته من الترافع وتقديم استشارة في الدعاوى والوقائع التي تنظرها المحكمة أو اللجنة التي عمل فيها آخر سنة من عمله.
ومنع عضو النيابة العامة السابق لمدة سنتين من انتهاء علاقته من الترافع وتقديم استشارة في الوقائع التي يحقق فيها فرع النيابة الذي عمل فيه آخر سنة من عمله في النيابة. ومنع سبق له العمل في السلك القضائي لمدة سنتين من قبول الوكالة ضد أو عن أحد الخصوم الذين سبق لهم الترافع أمامه أو سبق له التحقيق معهم آخر سنة من عمله في السلك القضائي.
وبينت الوزارة الفئات المستهدفة من الاستطلاع وهم العاملون في السلك القضائي ومن في حكمهم والمحامون والمتخصصون وأعضاء هيئة التدريس والعموم.
أهداف المسودة الجديدة: تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، حماية مهنة المحاماة وضبط السلوك المهني لمزاولها، معالجة أي تعارض محتمل في المصالح، حصر حالات تعارض المصالح المحتملة

«الموارد» لمكاتب الاستقدام: سنسمح لكم مجدداً بالتحول إلى شركات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.okaz.com.sa/economy/saudi/2097667

ألغت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قرارها الأخير بتعليق طلبات تعديل كيانات مكاتب الاستقدام، وسمحت للمكاتب بتقديم طلباتها للتحول إلى شركات استقدام صغيرة، بعد تعليق الخدمة لمدة شهرين.

ووجه وكيل الوزارة للشؤون العمالية عبدالمجيد المرشود، تعميماً لجميع فروع الوزارة (اطلعت «عكاظ» عليه) أكد من خلاله، السماح للمكاتب بإعادة التقديم على طلبات تعديل الكيان من مكتب إلى شركة استقدام صغيرة، عقب التعليق المؤقت على طلبات تعديل الكيان.

وطالب كافة فروع الوزارة بتوجيه من يلزم لاستقبال طلبات المرخص لها بممارسة نشاط الاستقدام والواقعة تحت نطاقها الإشرافي للعمل بموجبه، مع التأكيد على الالتزام بالقواعد والتعليمات.

وذكرت مصادر ذات علاقة بمكاتب الاستقدام، أن رفع التعليق «المؤقت» لطلبات التعديل من مكتب استقدام إلى شركة صغيرة، سينعكس إيجابا على المكاتب التي عملت خلال الفترة الماضية للتحول إلى شركات صغرى، خصوصاً أن الوزارة وافقت قبل قرار التعليق الأخير بتحول بعض المكاتب إلى شركات، ويسمح للشركات الصغيرة فئة (ج) بالحصول على 600 تأشيرة استقدام.

وبينت المصادر أن تكاليف الاستقدام سترتفع بنحو 2– 3 آلاف ريال عن القيمة الحالية عقب تحول المكاتب إلى شركات، وسيسهم في تسهيل نقل كفالة العمالة المنزلية دون انتظار، إضافة إلى امتلاك أصحاب العمل إمكانية استبدال العمالة عدة مرات.

وأكد المستثمر بقطاع الاستقدام الدكتور صالح القحطاني، أن وزارة الموارد البشرية أوقفت طلبات تعديل كيانات مكاتب الاستقدام إلى شركات صغيرة ينعكس عنه ضرورة رفع رأس المال إلى 5 ملايين ريال، مع رفع الضمان البنكي إلى 1.5 مليون ريال مقابل 450 ألف ريال سابقاً، وأوضح أن الوزارة لم تزود مكاتب الاستقدام بالمعلومات المتعلقة بالدول التي يسمح الاستقدام منها عند التحول شركات صغرى، وكذلك عدم توضيح إجمالي التأشيرات المسموح بها.

وطالب بضرورة فتح الاستقدام من إندونيسيا للشركات الصغرى أسوة بالشركات الكبرى، مع تمكينها من الحصول على أعداد تأشيرات كبرى.

بعد انتهاء الفترة التصحيحية .. بدء مرحلة جديدة للعمل الرقابي لمكافحة التستر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/02/20/article_2265801.html

نشر البرنامج الوطني لمكافحة التستر فيديو عن بدء مرحلة جديدة من العمل الرقابي المشترك لمكافحة التستر التجاري بعد انتهاء الفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر.

وتعتمد المرحلة الجديدة على استعانة 20 جهة رقابية بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعلومات لرصد حالات التستر وضبط المخالفين وإيقاع العقوبات النظامية عليهم.

وأوضح عبدالرحمن الحسين المتحدث الرسمي لوزارة التجارة أن أسلوب العمل الرقابي لضبط مخالفي نظام مكافحة التستر اختلف بشكل كبير جدا بعد أن كان يعتمد على الجولات الرقابية ومباشرة البلاغات.

وأضاف أن المرحلة الحالية شهدت عملية ربط البيانات مع 20 جهة حكومية واستنتاج أكثر من 120 دلالة على الاشتباه بالتستر وبعد القراءة الإلكترونية وتحليل البيانات يتم توجيه الفرق الرقابية للمنشآت المخالفة في مختلف مناطق المملكة لضبط المتورطين وإيقاع العقوبات النظامية عليهم.

يشار إلى أن وزارة التجارة أحالت 851 قضية تستر إلى النيابة العامة خلال 2021.

جاء ذلك تزامنا مع انتهاء الفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر في السعودية الأربعاء الماضي، التي استفاد منها كثير من المصانع والشركات في تسوية أوضاعها ومزاولة الأنشطة التجارية بشكل نظامي، سواء عبر خيار الشراكة بين المستثمر السعودي والأجنبي أو خيار بيع المنشأة والتنازل عنها عبر نقل ملكيتها لشخص آخر وبقية الخيارات الأخرى، وفقا للائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر.

وبحسب وزارة التجارة، تواصل الجهات الحكومية الشريكة للبرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري معالجة طلبات المنشآت المستفيدة من الفترة التصحيحية، حيث منحت اللائحة التنفيذية لمخالفي أوضاع نظام مكافحة التستر مقدم الطلب مهلة 90 يوما من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه لاستكمال إجراءات التصحيح حسب الخيار المحدد.

وجاءت الفترة التصحيحية لتصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر من المواطنين والمقيمين كفرصة أخيرة للمخالفين.

وتصل العقوبات النظامية إلى السجن خمسة أعوام وغرامة مالية بقيمة خمسة ملايين ريال، وحجز ومصادرة الأموال غير المشروعة لمرتكبي الجريمة بعد صدور أحكام قضائية نهائية في حقهم.

وذلك إضافة إلى العقوبات التبعية المقررة نظاما، وتتمثل في إغلاق المنشأة المخالفة وتصفية أنشطتها وشطب السجل التجاري ومنع المدان المتستر من ممارسة أي نشاط اقتصادي لمدة خمسة أعوام، وإبعاد المتستر عليهم عن المملكة وعدم السماح لهم بالعودة إليها للعمل والتشهير بالمخالفين على نفقتهم.

واعتمد نظام مكافحة التستر الجديد آليات تسهم في التضييق على منابع التستر والقضاء على اقتصاد الظل، كما نص على توحيد جهود الجهات الرقابية، حيث يتولى ضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في النظام موظفون تكون لهم صفة الضبط الجنائي من وزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والهيئة العامة للزكاة والدخل، والجهات المختصة الأخرى، ويكون الإثبات في جرائم ومخالفات النظام بجميع طرق الإثبات بما فيها الأدلة الإلكترونية .

الإصلاح والمرونة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1935996

كلمة الرياض

وسط موجة التغييرات التي أحدثتها رؤية 2030 في المملكة قبل نحو ست سنوات، وما زالت مستمرة إلى الآن، نالت الأنظمة والتشريعات في البلاد نصيبها الوافر من التطوير والإصلاح، بما يتلاءم مع مستجدات المشهد في الداخل اجتماعياً واقتصادياً وقضائياً، وبما يلبي تطلعات الرؤية، ويحقق أهدافها العليا، بإعادة صياغة الكثير من المفاهيم والتصورات القديمة التي لا تتماشى مع الرؤية.

وبتوجيهات من ولاة الأمر، لم تتردد الجهات الحكومية في كل الأنشطة والقطاعات بإصلاح أنظمتها وتشريعاتها الخاصة بها، شريطة أن تكون متسقة مع الأعراف الدولية، وواضحة وشفافة، إيماناً منها بأن ذلك سيسهل على المواطن والمقيم والمستثمر والسائح التعامل معها، ومن هنا شهدت السنوات الماضية سلسلة إصلاحات كثيرة ومتلاحقة في منظومة التشريعات، التي استفادت من التجارب الدولية في هذا الجانب، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية والمجتمعية والخصوصية السعودية.

ولم يكن لمشروع إصلاح منظومة التشريعات في المملكة أن يبصر النور لولا حرص ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي أولى هذا الجانب عناية خاصة في بداية تفعيل برامج رؤية 2030، ويلخص حديث سموه عن هذا المشروع الكثير من الأهداف التي سعت إليها الدولة، عندما قال: إن هذا المشروع اعتمد أفضل ما في التجارب الدولية، خاصة ما يتعلق بالشفافية والوضوح، ومنع العشوائية والتعارض في الأحكام القضائية، بحيث تكون هناك أحكام متشابهة عندما تكون القضايا متشابهة.

ولعل حرص المملكة على تفعيل التحديث والتطوير في كل مفاصل الدولة، جعل وتيرة إصلاح الأنظمة والتشريعات سريعة ومتلاحقة، تحدد ملامحها دراسات ميدانية، ورؤية شاملة، تستشرف المستقبل، وتحدد التطلعات والأهداف.

وعلى ضوء ذلك يكون حجم وشكل وهوية هذا الإصلاح، بما يضمن في نهاية الطريق إيجاد مجتمع متطور وراق ومرن، يواكب مستجدات المشهد الدولي، ولا يتخلف عن الركب.

من هنا فإن التعديلات التي أعلنت عنها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية، والتي تخص درجات الأقارب الذين يشملهم الاستثناء من سداد ضريبة التصرفات العقارية، والتعديل على تاريخ سداد الضريبة فيما يتعلق بالتصرفات التي تتم وفق مشروعات البيع على الخارطة، بالإضافة إلى عدد آخر من التعديلات.. يعكس أهمية وقيمة الإصلاح والتطوير، وتؤكد حقيقة واضحة، وهي أن منظومة التشريعات في المملكة باتت مرنة أكثر من أي وقت مضى، وتستوعب التعديل، ولا تمانع في استحداث أي قوانين تحفظ الحقوق، وتُرسخ مبادئ العدالة والشفافية، وتحقق التنمية الشاملة، وتعزز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة.

مسيرة الوطن عبر ثلاثة قرون.. من التأسيس إلى اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775147

سهيلة زين العابدين حماد

ونحن نحتفل بيوم التأسيس في الثاني والعشرين من فبراير بمرور (295) سنة ميلادية و(304) سنة هجرية على تأسيس الدولة السعودية بقيادة الإمام محمد بن سعود، سوف أصحبكم معي إلى مسيرة وطن، لنتوقف عند المراحل التاريخية التي مرّت بها بلادنا منذ فترة التأسيس الأولى إلى يومنا هذا:

.1مرحلة التأسيس الأولى بقيادة الإمام محمد بن سعود، وتتمثل في الدولة السعودية الأولى، وتبدأ من 1139- 1233هـ/ 1727- 1818م، وعاصمتها الدرعية، ودستورها القرآن الكريم والسنة النبوية.

.2مرحلة التأسيس الثانية تتمثل في الدولة السعودية الثانية، وتبدأ من 1240- 1309هـ/ 1824-1891م) بقيادة الإمام تركي ين عبدالله بن محمد بن سعود.

.3مرحلة التأسيس الكبرى التي بدأت منذ عام 1319هـ/ 1902م حتى الآن بقيادة الملك عبدالعزيز، الذي أسس الدولة السعودية الثالثة، وتمكّن من توحيدها يوم 22 ذي الحجة 1351هـ/ 23 سبتمبر 1932م؛ وأصبح هذا التاريخ هو اليوم الوطني للمملكة، وقد أسهم الملك عبدالعزيز في تأسيس جامعة الدول العربية.

هذا وقد شهدت المملكة مرحلتي تأسيس أُخريَيْن بعد مرحلة التأسيس الكبرى:

أولاهما: عهد الملك فيصل -رحمه الله- 1964-1975م؛ إذ يُعتبر هو المؤسس للنهضة الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والتعليمية التي شهدتها المملكة فترة حكمه، كما امتدت شبكات الطرق الحديثة، والمشاريع الزراعية والري والصرف والسدود ومشروع الرمال في الأحساء، وقد زادت مساحات الأراضي الزراعية بشكل كبير، ممّا شجع على البحث عن مصادر المياه، وتأسست في عهده المؤسسة العامة للبترول والمعادن، كما اهتم بالنهضة العلمية، وبتعليم البنات والابتعاث للخارج، ولا ننسى أنّ الملك سعود -رحمه الله- أمر بفتح مدارس للبنات، كما اقترح إنشاء منظمة العالم الإسلامي، وأسهم في تأسيسها.

ثانيهما: الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي تولى الحكم في 1336/4/3هـ - 2015/1/23م بعد وفاة أخيه الملك عبدالله -رحمه الله-، ويُعتبر الملك سلمان مؤسس المملكة الجديدة من خلال رؤية 2030، وعزَّابها ولي عهده الأمير محمد بن سلمان؛ إذ شهدت المملكة الجديدة منذ توليه؛ نقلات نوعية في كل المجالات، منها:

أولًا: على الصعيد الدولي: أطلقت المملكة مبادرات نوعية أبرزها قمة (مبادرة الشرق الأوسط الأخضر) لتنسيق الجهود الدولية لحماية البيئة، ومواجهة التغير المناخي.. كما استضافت المملكة قمة مجموعة العشرين الخامسة عشرة المنعقدة 2020، وكانت قمة ناجحة بكل المقاييس، وقد انضمّت المملكة إلى هذه المجموعة 2008 في عهد الملك عبدالله -رحمه الله-، لما للمملكة من أهمية اقتصادية محورية في الاقتصاد العالمي، حيث تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط عالمياً، وهي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تقوم بسد العجز في الطاقة الذي تعاني منه أية دولة في العالم، وقد شاركت المملكة في اجتماعات المجموعة للمرة الأولى في 20 نوفمبر 2008 برئاسة الملك عبدالله -رحمه الله-.

ثانيًا: على الصعيد المحلي:

.1تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار الهادفة لضخ استثمارات بنحو 12 تريليون ريال في الاقتصاد المحلي.

.2تم إطلاق إستراتيجيات وخطط لتطوير عدد من المناطق باستثمارات ملياية ضمن سعي الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع مناطق المملكة بما يعود بالنفع على المواطنين؛ إذ تتواصل الإنجازات في إطار نهضة شاملة يقودها الملك سلمان وينفذها ولي عهده الأمير محمد، الذي بث روح الشباب في أوصال الدولة بأفكاره ومبادراته وسياساته، وقاد المملكة إلى ما بات يُعرف بـ»السعودية الجديدة»، التي تعد رؤية 2030 خارطة طريق لنهضتها، ويأتي في مقدمتها الإستراتيجية الوطنية للاستثمار؛ وستسهم في نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، الأمر الذي سيحقق العديد من أهداف الرؤية، بما في ذلك رفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وتعزيز الاستثمار الأجنبي

المباشر، لتصل إسهاماته إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتخفيض معدل البطالة إلى 7%، وستتقدَّم المملكة إلى أحد المراكز العشرة الأوائل في مؤشر التنافسية العالمي بحلول 2030، وسيتم ضخ استثمارات تفوق 12 تريليون ريال في الاقتصاد المحلي حتى 2030، تحت مظلة الإستراتيجية الوطنية، التي تهدف إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال سنويًا، وزيادة الاستثمار المحلي ليصل لحوالى 1.7 تريليون ريال سنويًا بحلول 2030، وبتحقيق هذه المستهدفات، من المتوقع ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من 22% عام 2019 إلى 30% عام 2030، الأمر الذي سيسهم في نمو الاقتصاد السعودي ليصبح من أكبر 15 اقتصادًا على مستوى العالم، ونجحت المملكة في مضاعفة أصول صندوق الاستثمارات العامة لتصل إلى نحو 1.5 تريليون ريال في 2020م بعد أن كانت لا تتجاوز 570 مليار في 2015.. للحديث صلة.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م https://www.alriyadh.com/1935970
	المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 رجب 1443هـ - 20 فبراير 2022م https://www.al-madina.com/article/775360